تفعيل الاستثمارات البينية كمدخل للتكامل مع دول الجوار ومعوقاتها

د. مديـــحة بخوش أستاذ محاضر أ
جامعة العربي التبسي بتبسة

الملخص:

تواجه الدول الافريقية تحديات تنموية كبيرةنتيجة الظروف الاقتصادية التي تمر بها العديد من تلك الدول، لذلك أصبح البحث في تفعيل التعاون والتكامل في ما بينها أحد أهم الخيارات الاستراتيجية في ظل العوائق التي تحول دون ذلك .وتعد الاستثمارات البينية أحد أهم الآليات الناجعة لتطوير سبل التكامل بين تلك الدول. لذا تحاول هذا الدراسة عرضآليات تفعيل الاستثمارات البينية باعتبارها من أهم السبل لتفعيل للتكامل بين دول الجوار ومعوقاتها من خلال محورين يتناول الأول الأساسيات المتعلقة بالاستثمار من مفهوم وأهمية وأهداف ويبرز أهمية المناخ الاستثماري ومكوناته، ليتناول المحور الثاني الاستثمارات البينية ودورها في تفعيل التكاملات الاقتصادية مع عرض أهم العوائق التي تحول دون ذلك. لتختتم الدراسة بخاتمة تبرز أهم النتائج والتوصيات المرتبطة بالموضوع.

Abstract :

African countries face significant development challenges due to the economic conditions experienced by many of these countries. Therefore, the search for the activation of cooperation and integration among them is one of the most important strategic options under the obstacles that prevent this. Inter-investment is one of the most effective mechanisms for developing ways of integration between these countries. Therefore, this study attempts to present ways of activating inter-investments as one of the most important ways to activate the integration between neighboring countries and its obstacles through two axes: The first one deals with the fundamentals related to investment from the concept, importance, objectives and highlights the importance of the investment climate and its components. The second axis deals with inter-investments and their role in activating economic integrations, Which prevent it. The study concludes with a conclusion highlighting the main results and recommendations related to the subject.

مقدمة

أدت العديد من الأحداث المتلاحقة التي عرفها العالم إلى تسارع وتيرة إنشاء التكتلات الإقليمية في مختلف أنحاء العالم، حيث أصبح التكامل الاقتصادي الهدف الذي تسعى له الدول الكبرى قبل الصغرى لكونه وسيلة ناجعة تساعد الدول على إثبات وجودها في عالم حافل بالمستجدات والمخاطر التي لا يمكن أن تتحملها دولة واحدة بمفردها. والتكامل الفعال يتطلب توفر عدد من الشروط لإقامته لعل من أهمها وجود مناطق حدودية مشتركة بين تلك الدول وعلاقات تفاعلية تجارية واستثمارية بينها. لذا تأتي هذه الدراسة لتطرح فرصة بحثية يمكن صياغتها في الاشكالية التالية: ما هو دور الاستثمارات البينية بين الدول المتجاورة في تفعيل التكامل الاقتصادي؟ وما هي أهم المعوقات التي تحول دون ذلك؟

وتنبثق عن هذه الاشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- ما مفهوم الاستثمار؟ والاستثمارات البينية؟
- ما هي أهداف الاستثمار؟ وفيما تتجسد أهم أهدافه؟
- ما المقصود بالتكامل الاقتصادي؟ وما دور الاستثمارات البينية في تفعيله؟
- ما هي أهم المعوقات التي تحول دون تفعيل الاستثمارات البينية بين دول الجوار والجوار الافريقي تحديدا؟

وتبرز أهمية الدراسة من خلال موضوعها الذي يعد من المواضيع الاقتصادية الشائكة ومن مواضيع الساعة خاصة والجزائر تبحث عن فرص لتوطيد العلاقات الاقتصادية مع دول الجوار في ظل الأزمة الاقتصادية التي تعصف بها عقب انهيار أسعار البترول، وإمكانية الاستفادة من هذا التوجه في تحريك عجلة الاستثمار الوطني خدمة للأسواق المحلية والافريقية على حد سواء.

وتتجسد أهم الأهداف فيمايلي:

- التعريف بالاستثمار ومختلف أهدافه وأهميته للاقتصاديات والمجتمعات على حد سواء.
- ابراز دور الاستثمارات البينية في دعم التكاملات الاقتصادية.
- عرض أهم المعوقات التي تحول دون إقامة استثمارات بينية بين دول الجوار الافريقي وبالتالي تؤثر على التكامل الاقتصادي بينها.

وخدمة لأهداف الدراسة وسعيا للإجابة عن تساؤلاتها سيتم تقسيمها إلى مايلي:

- المحور الأول: مفاهيم أساسية حول الاستثمار.
- المحور الثاني: الاستثمارات البينية كآلية لتفعيل التكامل الاقتصادي ومعوقاتها.

وستختتم الدراسة بخاتمة تعرض أهم النتائج والتوصيات المرتبطة بالموضوع.

المحور الأول: مفاهيم أساسية حول الاستثمار

يحتلموضوع الاستثمار مكانةأساسية في أولويات الدراسات الاقتصادية والمالية والإدارية وغيرها من التخصصات التي تهتم بالتغيرات الهيكلية التي شهدتها المجتمعات وما صاحبها من تطور مماثل في دراسة الاستثمار ومختلف مجالاته. لذا تظهر أهمية تناول هذا الموضوع وتبيان المفاهيم المتعلقة به.

أولا: مفهوم الاستثمار

كثيرا ما يتردد مصطلح الاستثمار على الألسن، ويستخدم من قبل المختصين في مختلف المجالات، وأيا كان المجال الذي يستخدم فيه فإنه كمفهوم لا يخرج عن كونه " الإضافة إلى الطاقة الإنتاجية أو الإضافة إلى رأس المال، ويعد هذا المفهوم جامعا مانعا في الوقت ذاته خاصة عندما وظف رأس المال في التعريف، حيث أن تحديد وتوضيح مفهوم رأس المال يعطي صورة واضحة للاستثمار وأبعاده، ويراد برأس المال ما يملكه الشخص (أو أية جهة) من قيم استعمالية في لحظة زمنية معينة سواء اتخذت شكل موجودات ثابتة أو متداولة أو حقوق عينية. وبناء على ذلك سيعد من قبيل الاستثمار إنشاء المشاريع الإنتاجية واقتناء الآلات والمعدات والمكائن والأجهزة بغرض الاستخدام وشراء الأسهم والسندات".[i] كما يقصد بالاستثمار:"التضحية بالأموال الحالية في سبيل أموال مستقبلية".[ii] وبالتالي فالاستثمار ينصب على:"امتلاك أصل حقيقي أو مالي على أمل تحقيق عائد مرضي مستقبلا من خلال المفاضلة بين تحقيق أقصى عائد وتخفيض أقل مستويات المخاطرة".[iii] أما المشرع الجزائري فقد عرف

الاستثمار على أنه: "عملية خلق وتوسيع القدرات وإعادة هيكلة وتنشيط مؤسسة ما عن طريق مساهمة عينية أو مالية في رأس المال من طرف المساهمين في نشاطات إنتاج السلع والخدمات".[iv]

وفيما يلي نقاط تساعد في مجملها على إعطاء فكرة عن عملية الاستثمار:[v]

-**المساهمة:** يقدم المستثمر عطاء أو مساهمة نقدا أو عينا، ماديا أو غير مادي، وقد يكون المستثمر إما شخص اطبيعيا أو معنويا، خاصا أو عموميا؛

-**نية الحصول على الربح:** يهدف المستثمر من خلال عملية الاستثمار إلى الحصول على الأرباح أو فوائد وإلافلات عدا لعملية استثمار؛

-**المجازفة أو المخاطرة:** إن نية الحصول على الربح لا تعني بداهة التحقيق الفعلي لذلك الربح فالمساهمة مخاطر بها (مجاز فبها) وقد يحقق المستثمر أرباحا كبيرة أو صغيرة وقد يتحمل قدرا من الخسارة مناسبا لقيمة مساهمته.

-**عامل الزمن (المدة):** ينتظر المستثمر مدة كيبرى ثمرة استثماره، فهو لا يحقق الربح فورا بشكل عام، ذلك أن مسار الإنتاج الذي ترتبط به القيمة المستحدثة من عملية الاستثمار يستغرق وقتا، ولعل هذا ما يميز الاستثمار عن عملية البيع.

ويميز الباحثون في تعريف الاستثمار بين عدة نواحي كالآتي:

– **من الناحية الاقتصادية:** فالاستثمار هو: "توظيف المنتج لرأس المال من خلال توجيه المدخرات نحو استخدامات تؤدي لإنتاج سلع أو خدمات تشبع الحاجات الاقتصادية للمجتمع وزيادة رفاهيته" أو "هو ذلك الجزء من الدخل غير المستهلك ويعاد استثماره في العمليات الإنتاجية بهدف زيادة الإنتاج وتوسيعه أو المحافظة عليه مما يجعله يحقق إضافة حقيقية لاقتصاد البلد يسمى بإجمالي الاستثمار وهو القيمة الإجمالية للأصول الحقيقية المنتجة خلال فترة زمنية والذي يساهم في زيادة التراكم الرأسمالي"، وقد عرفه بروناس بأنه:"تخصيص الموارد على أمل تحقيق العوائد المتوقع الحصول عليها مستقبلا خلال فترة زمنية طويلة". وهناك من عرف الاستثمار بأنه:"استخدام المدخرات في تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة اللازمة للإنتاج والحفاظ على الطاقات القائمة وتوسيعها".[vi]

– **من الناحية المحاسبية:** يقصد به: "توظيف الأموال في أصول متنوعة (أصول متداولة وأصول أخرى)"[vii].كما يعبر عن: "عملية الحيازة على سلع أو خدمات لا تستهلك خلالسنة من النشاط ويضم كل من السلع المادية من مباني، وأراضي، ومعدات وآلاتوالسلع غير المادية كبراءات الاختراع، وشهرة المحل وتضم أيضا الخدمات من برامج تطوير وتعليم و بحث بالإضافة إلى الاستثمارات التجارية كالإشهار مثلا".[viii]

– **من الناحية المالية:** ينظر للاستثمار على أنه: "اكتساب الموجودات المالية، ويعبر في هذا المعنى عن التوظيف المالي في الأوراق والأدوات المالية المختلفة من أسهم وودائع ... الخ".[ix]

ويتضمن مفهوم الاستثمار عنصرين هما العائد والمخاطرة ويختلف مقدار العائد ودرجة تحمل المخاطرة من فرد لآخر، مما أدى إلى ظهور بعض المصطلحات في بيئة المستثمرين مثل المضاربة والمقامرة التي تتطلب التفريق بينها وبين مصطلح الاستثمار؛ فالمضاربة هي استخدام الأموال في أصول متنوعة بهدف الحصول على عائد مرتفع مقابل درجة عالية من المخاطرة. فتتضمن المضاربة استعداد الفرد لتحمل درجة عالية من المخاطر من أجل الحصول على عائد مرتفع (أرباح رأسمالية) ينتج من التقلبات في أسعار الأوراق المالية أو السلع. أما المقامرة فتشير للمراهنة على دخل غير مؤكد، فهي مصطلح يستخدم لوصف حالة الفرد الذي تكون لديه رغبة غير محددة على تحمل مخاطر كبيرة للحصول على عائد مرتفع وغير مؤكد، ويقال هذا الفرد مقامر.[x]

والمضارب مستثمر لكن بدرجة مخاطرة أعلى مما يتحملها المستثمر لتحقيق عائد مرتفع مقارنة بالربح المعقول الذي يسعى إليه المستثمر، أما المقامر فيتحمل درجة مخاطرة أعلى مما يتحملها المستثمر والمضارب والعائد الذي يسعى لتحقيقه يكون أكبر مقارنة بهما.

ومما تقدم عرضه يتضح أن الاستثمار يتعلق بالأموال التي توضع في مشروع معين ليتأجل بها الاستهلاك الحالي لها إلى زمن مستقبلي مع انتظار عائد مقابل تلك التضحية.

ثانيا: أهمية الاستثمار وأهدافه

تختلف أهداف الاستثمار باختلاف الجهة التي تقوم به؛ فقد يكون الهدف منه تحقيق النفع العام كالمشاريع العامة التي تقوم بها الدولة مثل إنشاء مستشفى، وقد يكون الهدف تحقيق العائد أو الربح كما هو حال المشاريع التي يقوم بها قطاع الأعمال. لكن التركيز عادة يكون حول الاستثمارات في قطاع الأعمال الذي يهدف لتحقيق عائد أو ربح والذي يترافق بمستوى معين من المخاطرة. ويمكن إجمال أهم أهداف عملية الاستثمار بما يلي:[xi]

- **تحقيق عائد مناسب:** للمساعدة على استمرارية المشروع؛
- **المحافظة على قيمة الأصول الحقيقية:** أي المحافظة على قيمة رأس المال الأصلي المستثمر في المشروع، ولضمان ذلك لا بد من اللجوء لأسلوب المفاضلة والاختيار والتي تتضمنها دراسات الجدوى الاقتصادية وصولا لاختيار الفرصة الاستثمارية المناسبة من بين عدة فرص مقترحة، أي البديل الذي يحقق أكبر عائد وبأقل درجة مخاطرة، كما يمكن أن يحقق المستثمر ذلك من خلال التنوع في استخدامات رأس المال في عدة مجالات وعدم حصرها في مجال أو نشاط واحد؛
- **استمرارية الحصول على الدخل والعمل على زيادته:** فالمستثمر يسعى دائما من وراء استثماره لأمواله الحصول على عائد مستمر وزيادته وتنميته باستمرار؛
- **ضمان السيولة اللازمة:** من الأهداف الأخرى للمستثمر هو توفير حد مناسب من السيولة لتغطية متطلبات العمل والعملية الإنتاجية، من أجل التمكن من تغطية حالات الطوارئ والحالات غير المحسوبة التي قد تواجه العملية الإنتاجية.

وتبعا لمفهوم الاستثمار والأهداف التي يسعى لتحقيقها تبرز أهميته في حياة المؤسسة والاقتصاد ككل من خلال الدور الفعال الذي يلعبه من ناحية الزيادة في معدلات النمو الاقتصادية وزيادة الطاقة الإنتاجية للمؤسسة والمجتمع وتحقيق الانتعاش الاقتصادي وبالتالي يمكن توضيح أهمية الاستثمار في العناصر التالية:[xii]

- زيادة الدخل الوطني والثروة الوطنية مع إحداث التطور التكنولوجي؛
- مكافحة البطالة ودعم البنية التحتية للمجتمع وضمان الأمن الاقتصادي له؛
- توظيف الأموال ودعم الموارد المالية وتنفيذ السياسة الاقتصادية للدولة.

ثالثا: المناخ المحفز على الاستثمار

نظرا لأهمية الاستثمار سواء على مستوى المنظمات أو على مستوى الدول في تحقيق أهداف التنمية، فإنه يتطلب توفر جملة من العوامل التي تشجع على ذلك وتكون سببا في جذب رؤوس الأموال اللازمة لذلك سواء من داخل الدول أو خارجها على مستوى كلي، وخلق البيئة المشجعة للعمليات الاستثمارية على مستوى منظمات الأعمال. ومن هذه العوامل ما يلي:[xiii]

- **وجود سياسة اقتصادية ملائمة:** والتي يجب أن تتسم بالوضوح والاستقرار، وأن تنسجم القوانين والتشريعات معها ويكون هناك إمكانية لتطبيقها. فالاستثمار يحتاج إلى سياسة ملائمة تعطي الحرية ضمن إطار الأهداف العامة للقطاع الخاص في الاستيراد والتصدير وتحويل الأموال والتوسع في المشاريع، ويجب أن تكون مستقرة، ومحددة، وشاملة. وهذا يعني أن تشجيع الاستثمار لا يتحقق في قانون، وإن احتوى الكثير من المزايا والإعفاءات والاستثناءات، بل يتحقق نتيجة جملة من السياسات الاقتصادية المتوافقة التي توفر مستلزمات الإنتاج بأسعار منافسة، وتؤمن السوق والطلب الفعال لتصريف المنتجات. وهذا من الممكن أن يتوقف على إعادة توزيع الدخل وزيادة حصة الرواتب والأجور، وتشجيع التصدير وإزالة كافة العقبات أمامه، وتطوير إجراءات الإقراض، وتخفيض أسعار الفائدة بما يساعد على تخفيض تكاليف الإنتاج ويسمح للمنتجات بالمنافسة الخارجية.
- **البنية التحتية اللازمة:** بتوفير المناطق الصناعية المجهزة بالكهرباء والماء والمواصلات والاتصالات... ووضعها تحت تصرف المستثمرين بأسعار معتدلة لمباشرة الإنتاج بتكاليف منافسة.ويندرج ضمن البنية التحتية ضرورة توفر الكفاءات والعناصر الفنية، والمصارف الخاصة، وأسواق الأسهم والأوراق المالية.
- **وجود البنية الإدارية المناسبة:** بعيدة عن روتين إجراءات التأسيس والترخيص وطرق الحصول على الخدمات المختلفة، لتنتهي معاناة المستثمرين الذين يحصلون على موافقة مكتب الاستثمار من دوامة الحصول على التراخيص المختلفة.

والاستثمار أداة من أدوات التطور الحضاري في كافة أوجهه لكونه يرقى بحياة البشر والأمم على حد سواء لذلك يحظى باهتمام بالغ سواء في الفكر الوضعي أو في الشريعة الإسلامية التي دعمته. كما يتطلب توفر دعائم لتشجيعه ومن الضروري أخذها بعين الاعتبار.

المحور الثاني: الاستثمارات البينية كآلية لتفعيل التكامل الاقتصادي ومعوقاتها

يعد التكامل الاقتصادي سمة من سمات التنمية الاقتصادية لما تقتضيه البيئة الاقتصادية المعاصرة من تحديات ولعل الاستثمارات البينية يمكن أن تدعم هذه التكاملات كما يمكن للتكاملات الاقتصادية أن توسع من دائرة الاستثمار في الدول المعنية بالتكامل بشرط أن يتم تجاوز المعوقات التي تحول دون ذلك وفيمايلي تفصيل في ذلك:

أولا: ماهية التكامل الاقتصادي

يشير مفهوم التكامل الاقتصادي إلى: "إيجاد أحسن إطار ممكن للعلاقات الاقتصادية الدولية والسعي الجاد لإزالة العوائق أمام التعاون الاقتصادي بين مجموعة من الدول".[xiv]

ويعبر عن: "عملية اعتماد متبادل بين اقتصاديات مجموعة من الدول، بينها عامل جغرافي أو سياسي أو اجتماعي مشترك بدرجات مختلفة وعلى أسس معينة تهدف من خلاله هذه الدول إلى زيادة ودعم قدراتها الاقتصادية والاجتماعية وتسهيل عملية التنمية والاستفادة من الميزة النسبية التي تتمتع بها الدول الأخرى".[xv]

و إذا كان التكامل يقوم على إزالة الحواجز لضمان حرية انتقال الموارد والمنتجات ثم تهيئة السبل أمام التعاون الاقتصادي، فإن ذلك يتم بعدة أشكال يمثل كل شكل منها مرحلة من مراحل تحقيق التكامل الاقتصادي وهي خمسة مراحل متتابعة تتمثل فيما يلي[xvi]:

- منطقة التجارة الحرة: وهي تعني إلغاء الجمارك على السلع والخدمات التي تنتقل بين الدول المشتركة في اتفاقية المنطقة الحرة مع احتفاظ كل دولة بتعرفتها الجمركية إزاء الدول غير الأعضاء في الاتفاقية.
- الاتحاد الجمركي: ويكون بالاتفاق على حرية تبادل السلع بين دول الاتحاد الجمركي وبدون قيود جمركية مثل المرحلة السابقة, ويضاف عليها تطبيق الدول الأعضاء تعريفة جمركية موحدة في معاملاتها مع دول العالم الأخرى.
- السوق المشتركة: ويكون زيادة على ما يقتضيه الاتحاد الجمركي من حرية انتقال السلع وإلغاء الحواجز الجمركية، الاتفاق على حرية انتقال الموارد أو عناصر الإنتاج وهي العمل ورأس المال بين دول السوق المشتركة.
- الاتحاد الاقتصادي: وتكون بالإضافة إلى ما تحقق في السوق المشتركة، العمل على تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية وما يرتبط بها من إجراءات ونظم بين الدول الأعضاء بقصد إزالة التمييز الناشئ عما بينها من تفاوت.
- الوحدة الاقتصادية: وتكون بالإضافة إلى ما تحقق في المراحل السابقة توحيد السياسات النقدية والمالية والاقتصادية والعملة والعمل وإنشاء مؤسسات تكاملية (مثل البنك المركزي الموحد لدول التكامل) ووجود سلطة عليا للوحدة وجهاز إداري لتنفيذ السياسات الاقتصادية التكاملية،وعلى الدول الأعضاء في الوحدة الالتزام بقرارات هذه السلطة العليا.

والتكامل الاقتصادي يدور حول تنظيم العلاقات الاقتصادية بين مجموعة من الدول ولذلك لابد أن تكون هناك علاقات اقتصادية أولا، وأن يستند التكامل على مجموعة من الأسس من أهمها ما يلي[xvii]:

- الجوار بين الدول الأعضاء في التكامل لتسهيل الانتقال والاتصالات.
- التجانس الثقافي والاجتماعي لأن التكامل في نهاية الأمر علاقات بشرية بين سكان الدول المتكاملة.
- التنوع من حيث اختلاف الموارد والمنتجات فيما بين الدول وكذا التنوع البيئي لأن التكامل في أحد مضامينه هو تجميع أجزاء مختلفة في كل واحد.
- وجود طاقات غير مستغلة لدى كل دولة وبالتكامل فيما بينها يمكن الاستفادة بها.

وفي ظل ما تفرضه البيئة المعاصرة من تحولات وتطورات وانتشار العولمة وهيمنة الشركات متعددة الجنسيات على اقتصاديات الدول فالتكامل الاقتصادي يحقق عددا من المزايا لعل من أهمها ما يلي:[xviii]

- تعميق وحسن تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية في إطار تنظيمي مستقر.
- حسن تخصيص واستخدام الموارد المتاحة في الدول الأعضاء.
- استغلال كافة الطاقات المتاحة بتضافر عوامل الإنتاج التي قد يتوفر بعضها في دولة مثل الأراضي الواسعة أو العمالة الكبيرة ولا يتوفر لديها رأس المال اللازم للاستثمارات الذى يتوفر في دولة أخرى.

- وجود مناخ وشروط أفضل للتجارة البينية بين دول التكامل وبينها وبين باقي دول العالم.
- مواجهة التكتلات الاقتصادية التي انتشرت على مستوى العالم .
- العمل على إيجاد اقتصاد قوى يمكنه أن يواجه الاقتصاديات الأخرى من حيث القدرة على التفاوض والتوصل إلى شروط تعامل مناسبة مع هذه الاقتصاديات.

وبالتالي فالتكامل الاقتصادي يتطلب توفر عدد من المتطلبات مع الارادة القوية لدفع التعاون بين الدول الأعضاء بالنظر للمزايا التي يتم جنيها في حالة التكتل والتكامل معا مع امكانية مواجهة التحولات العالمية من خلال بناء اقتصاديات قوية تستطيع الصمود في الأوضاع الاقتصادية المختلفة .

ثانيا: الاستثمارات البينية والتكامل الاقتصادي

تشير الاستثمارات البينية إلى تلك التدفقات الرأسمالية التي يكون مصدرها مواطنون طبيعيون أو مؤسسات استثمارية معنوية من خارج الأقطار المضيفة والتي توظف في مشاريع استثمارية خاصة أو عامة أو مختلطة تدار على أسس تجارية بين الأقطار التي تجمع بينها علاقات تكاملية.[xix]

إن العلاقة بين الاستثمارات البينية والتكامل الاقتصادي هي علاقة تكاملية تبادلية فمن جهة يعتبر الاستثمار أحد أدوات التكامل الاقتصادي كما يؤدي التكامل الاقتصادي على المدى الطويل إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء في العملية التكاملية عن طريق تشجيعه للاستثمار، فاتساع نطاق السوق وما يتعبه من زيادة الطلب على السلع المنتجة سيؤدي إلى زيادة الحافز على الاستثمار حيث تصبح الفرصة مهيأة أمام رأس المال في مختلف دول التكامل لتحقيق الربح عن طريق توظيف الأ/وال في وسائل لا نتاج هذه السلع فضلا عن تشجيع ظاهرة التخصص الإقليمي في الإنتاج وما يتولد عنه من زيادة الاستخدام الأفقي لرأس المال على نطاق إقليمي واسع.[xx]

وتؤكد الدراسات على أهمية تحسين مناخ الاستثمار في الدول المعنية بالتكامل والتكتل الاقتصادي كضرورة لتحقيقه، وهذا ما يؤكد عليه البنك الدولي منذ سنة1999 بإعداد تقاريره اعتمادا على نتائج مسوحات مناخ الاستثمار من خلال تحسين البيئة الكلية للسياسات وإزالة المعوقات وتخفيض تكلفة أداء الأعمال وتسهيل الاجراءات واستكمال الأطر التشريعية والتنظيمية والاجرائية اللازمة مع التنسيق مع الهيئات القطرية المعنية بتشجيع الاستثمار. وهذا يتطلب التزاما على أعلى المستويات السياسية من قبل الدول بالتحسين المستمر لمناخ الاستثمار لتعزيز الثقة وتأكيد مصداقية الجهود المبذولة وتفعيل الدور المحوري لمؤسسات القطاع الخاص بكافة أحجامها لتقوية أسس عملية التكامل.[xxi]

والتكاملات الاقتصادية تحرك عجلة الاستثمارات في الدول الأعضاء من خلال تحديث المصانع وتوسيع الطاقة الإنتاجية وازدياد التخصيص، ليرتفع الدخل القومي ويرتقع مع حجم الاستثمارات بعد أن يشيع الاستقرار وتزيد معه فرص تحقيق عوائد أخرى، ومن جهة أخرى فإن تعميق التعاون يحفز الاستثمار الأجنبي المباشر ومثال ذلك ما توصلت إليه اللجنة الأوربية سنة1998إلى أ، الاستثمار بين الدول الأعضاء قد نمى بسرعة عن الدول غير الأعضاء في الاتحاد.[xxii]

وتعزز التكاملات من روحالمنافسة الاستثمارية بين المستثمرين مما يعزز من الكفاءة الانتاجية وهذا يساهم في تخفيض التكاليف نتيجة تحسين طرق الإنتاج لاستمرار البقاء وهذا يحسن من المناخ الاقتصادي العام.[xxiii]

ثالثا:معوقات الاستثمارات البينية

1: المعوقات السياسية: إن الحديث عن تفعيل التكامل الاقتصادي مع دول الجوار يتطلب تفعيل الاستثمارات البينية والتبادلات التجارية بين تلك الأطراف، وبالمقابل فإن المعوقات التي تواجه الاستثمارات البينية بين تلك الدول يمكن أ، تشكل حاجزا أمام تفعيل تلك التكاملات، وفيمايلي عرض لعدد من المعوقات التي تحد دون تفعيل الاستثمارات البينية والتكاملات الاقتصادية بين الدول الافريقية المتجاورة:

تُعد المعوقات السياسية أهم المعوقات بوصفها العامل المهيمن على المعوقات أخرى وتشمل هذه المعوقات مايلي:[xxiv]

- الافتقار إلى الإرادة السياسية وعدم الالتزام السياسي بالفكر الاستثماري البيني من جانب الدول المتجاورة، دليل ذلك إحجام الدول الأعضاء في تنظيمات التكامل الإقليمي عن تنفيذ القرارات الصادرة عن تلك التنظيمات.

- تقاعس الدول الأعضاء في تفعيل القرارات الاستثمارية للمنظمات التكاملية الإقليمية؛ ولذا لا غرابة في قيام الدول الأعضاء بالتصديق على برامج وبروتوكولات وقرارات، صادرة عن هذا التنظيم أو ذاك من تنظيمات التكامل الإقليمي، دون وجود دراسة لكيفية تطبيقها على المستوى الوطني، أو دراسة تأثيرها على الدول الأعضاء.

- سيطرة حكومات الدول على عمل المؤسسات الإقليمية والشركات والمستثمرين بحيث يكون لممثلي الحكومات الوطنية – وبصفتهم تلك – دور مباشر في اتخـــاذ القرارات الخاصة بالعمليات الاستثمارية، مما يعني إعلاء السلطات والمصالح الوطنية على المصالح المشتركة للجماعة.

- الافتقار إلى الديمقراطية والاستقرار السياسي يمثّل عاملاً إضافياً في إضعاف الجهود الاستثمارية في عدد من الدول المتجاورة، فقلما أولت مساعي الاستثمار والتكامل عناية لمبادئ الحكم الجيد، وحقوق الإنسان، والتمكين والمساءلة؛ التي تُعد أسباباً أساسية للصراع، وعدم الأمن، وعدم الاستقرار السياسي في القارة, والتي تؤثر بدورها في مساعي التكامل وثماره.

2: العقبات القانونية والإدارية:

يمكن إجمالها فيمايلي:[xxv]

- تُعد قاعدة التوافق الجماعي أهم العقبات الإدارية المؤثرة في جهود الاستثمار والتكامل الاقتصادي بين الدول الإفريقية، فبالرغم من أن الهدف من تطبيق هذه القاعدة يتمثل في تفادي الانشقاقات والصراعات الصريحة عند عملية التصويت، بما يكفل التزام الجميع بتطبيق ما يتم التوصل إليه من قرارات, بوصفها صادرة عن الإرادة الجماعية للأعضاء؛ فإن تلك القاعدة قد أسفرت عن مشكلات أساسية عند التطبيقخالية من محتوى ذي قيمة.

- يمثل تردي مستوى البنية الأساسية في كثير من مؤسسات التكامل وأجهزته في الدول الإفريقية أحد المعوقات الأساسية للتكامل الإقليمي بين الدول الإفريقية، حيث تشير بعض الدراسات إلى عقبات من قبيل انقطاع التيار الكهربائي، وعدم توافر التجهيزات والمعدات والأدوات المكتبية اللازمة، وقلّة أو عدم توافر وسائل النقل والاتصال الجيدة بين مؤسســـات الجماعة.

- نقص الكوادر الفنية وضعف الموجود منها؛ في ظل انتشـــار المحسوبية والوساطة في تعيين الكادر العامل بأجهزة المنظمات الإقليمية، وفي ظل شغل هذه الوظـــائف بناء على التوزيع الجغرافي للدول الأعضاء.

- غياب الإحصائيات والمعلومات اللازمة لدعم العمليات الاستثمارية والتكامل الإقليمي، حيث يرى الكثيرون أن غياب البيانات الأساسية عن إمكانيات الدول الإفريقية واحتياجاتها؛ يعد أحد أهم المعوقات في مسيرة التكامل بين الدول الإفريقية، وهو ما تتفاقم خطورته في ظل ما سبق ذكره من غياب سلطة عليا فوق وطنية تعمل على تنظيم العملية التكاملية وإدارتها على المستويين الوطني والإقليمي.

3: المعوقات الاقتصادية:

تشمل بدورها عددا من المحددات تتمثل فيمايلي:[xxvi]

- الاختلافات الواضحة بين الدول في مستوى التنمية وتشابه هياكل الإنتاج في الدول الإفريقية والتي تكاد تنحصر في إنتاج السلع الأولية، وهو ما يؤدي إلى التنافس والاستقطاب بينها.

- الافتقار للبنى التحتية الأساسية، كالطرق والاتصالات والطاقة الكهربائية, عقبات اقتصادية إضافية تؤدي إلى تكاليف إضافية تُضعف حجم التجارة، فالافتقار إلى وسائل النقل الكافية والملائمة يؤدي إلى وجود إعاقة طبيعية أمام دخول منتجات كل دولة إفريقية إلى أسواق الدول الأخرى، وبالمثل فإن ضعف وســـائل الاتصال وعدم توافر المعلومات في الوقت المناسب يؤثر في سرعة اتخاذ القرارات الخاصة بعمليات التبادل وكفاءتها، والتفاعل بين الدول الأعضاء في عملية الاستثمار.

- أثر أبعاد السياسات النقدية والمالية في مختلف البلدان في التكامل الإقليمي، ويدخل في ذلك المغالاة في معدلات سعر الصرف، كما أن اختلاف السياسات المالية تقود إلى اهتزاز الأسعار واضطرابها, وهو ما يؤثر في مناخ الاستثمار.

– قلة عدد المشروعات الخاصة، وصغر حجمها، والافتقار إلى التكامل بينها، حيث تتسم العلاقة بالتنافسية بين منتجات البلدان الإفريقية التي يتخصص معظمها في المواد الأولية التي يبيعونها للبلدان الصناعية.

– انتشار الفساد بأنماطه المختلفة دور أساسي في التأثير في مساعي الاستثمارات والتكاملات الإقليمية في إفريقيا؛ ففي ظل حقيقة أنه في مختلف محاولات التكامل الإقليمي كانت التحركات والمبادلات النقدية وتبادل الأفراد أكثر أهمية من تبادل السلع, وفي الأخيرة كانت تجارة الترانزيت وإعادة التصدير أكثر أهمية وثقلاً من التجارة في المنتجات المحلية، وحقيقة أن التجارة مع دول العالم تُعد مصدراً أساسياً للضرائب والدخول التي تصب في مصلحة فئة من الفاعلين الاقتصاديين الرسميين غالباً ما يهيمنون على التجمعات الاقتصادية الإقليمية، وغالباً ما يجنون ثروات من تحرير التجارة الخارجية, وينصبّ اهتمامهم الأساسي على حماية مصالحهم الخاصة ومد نطاقها، ويسهل تصور قيام شبكة مصالح تضم أولئك الأفراد, وأنهم سوف يعمدون إلى معارضة القيام بأي استثمارات جادة في الإنتاج المحلي تكون لها ثمارها في الأمد البعيد، وسيكونون أميل إلى منح الأولوية للتجارة الخارجية.

خاتمة

تفرض التحديات الاقتصادية على الدول المتجاورة ضرورة التفكير في الاتحاد والتكامل الاقتصادي لمواجهة التغيرات المفاجئة في البيئة العالمية، ولعل الجزائر ودول الجوار من بين الدول التي أصبحت تدرك يقينا أهمية التكاملات الاقتصادية في ظل التجارب الدولية الناجحة في ذلك، وقد بينت هذه الدراسة أهمية الاستثمارات البينية في تفعيل التكاملات والمعوقات التي تحول دون ذلك في البيئة الافريقية، ومن خلال ما تقدم تم التوصل لمايلي:

– الاستثمار مجال اقتصادي مهم يعبر عن كل الآليات التي يتم من خلالها توظيف الأموال في انتظار الحصول على عوائد إضافية من العملية.

– يتوقف تطور الأمم والمجتمعات على درجة تحريك عجلة الاستثمار بها لذا فأهميته لا تقتصر على المستثمرين بل تمتد لتشمل الدول والمجتمعات.

– يتطلب الاستثمار توفير مناخ ملائم له يبنى على توفير الامكانات التشريعية والمادية والبشرية التي من شأنها دفع عجلة الاستثمار نحو الأمام.

– التكامل الاقتصادي يعبر عن الاعتماد الاقتصادي بين الدول ويتوقف نجاحه على مدى مساهمة الدول الأعضاء فيه على تفعيله للمزايا التي تنتج عنه.

– تساهم الاستثمارات البينية في تفعيل التكاملات الاقتصادية بين الدول المتجاورة ومن جهة أخرى تساهم التكاملات الاقتصادية في تحسين مناخ الاستثمار وجذب الاستثمارات الأجنبية.

– هناك عدة عوائق تحول دون تفعيل الاستثمارات البينية بين دول الجوار الافريقي وبالتالي تعيق التكامل الاقتصادي بينها، وفي الحقيقة فهي عوائق جوهرية يصعب الحد منها إلا بتظافر الجهود وإرادة الشعوب والحكومات معا.

وفي ظل ما ورد يمكن تقديم عدد من التوصيات لعل من أهمها:

– العمل على الحد من المعوقات التي تحول دون تشجيع الاستثمارات البينية بين دول الجوار، وفتح المجال للمستثمرين الخواص للبحث عن أسواق محلية لتصريف منتجاتهم.

– القضاء خاصة على العقبات السياسية التي تحول دون خلق بيئة استثمارية محفزة للمستثمرين.

– توعية القادة السياسيين بأهمية الفرص الاستثمارية بين دول الجوار الافريقي كأحد أهم وأولى الخطوات نحو تكامل أوسع.

– عقد اللقاءات والندوات المحفزة للتعاون الاقتصادي بين دول الجوار في افريقيا ودعمها بالإجراءات الميدانية كي لا تبقى مجرد توصيات.

والحقيقة أن الموضوع يتيح فرصة للاجتهاد في جوانب أخرى تبرز دور الاستثمارات البينية وآليات تشجيعها لدعم فكرة التكامل الاقليمي بين دول الجوار بمناطقها الحدودية لتحقيق النفع لجميع الأطراف.

الهوامش والإحالات

[i]: طلال كداوي، **تقييم القرارات الاستثمارية**، دار اليازوري، الأردن، 2008، ص: 13.

[ii]: محمد الحناوي، نهال فريد مصطفى، **مبادئ وأساسيات الاستثمار**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2006، ص:9.

[iii]: محمد إبراهيم عبد الرحيم، **اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2008، ص:53.

[iv]: المرسوم التشريعي رقم 23-12 بتاريخ5 أكتوبر 1993، **المادة رقم 2**، الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 64 الصادرة بتاريخ1993/10/10.

[v]: عبد العزيز قادري، **الاستثمارات الدولية**، دار هومة، الجزائر، 2004، ص:11-12.

[vi]: دريد كامل آل شبيب، **الاستثمار والتحليل الاستثماري**، دار اليازوري، الأردن، 2009، ص:17.

[vii]: قاسم نايف علوان، **إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق**، دار الثقافة، الطبعة الأولى، الأردن، 2009،ص:29.

[viii]:Patrick Epingard,investir face aux enjeux technologiques et informationnels, Ellipes, France, 1991, P:4.

[ix]: حسني علي خريوش ، عبد المعطي رضا أرشيد، **الاستثمار و التمويل بين النظرية و التطبيق**،دار زهران، الأردن، 1996، ص: 13.

[x]: قاسم نايف علوان، **مرجع سبق ذكره**، ص ص:31-32.

[xi]: كاظم جاسم العيساوي، **دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات**، دار المناهج، الطبعة الأولى، الأردن، 2002، ص ص: 19-20.

[xii]: كنجو عبدو كنجو، مروان شموط، **أسس الاستثمار**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2008، ص ص: 10-11.

[xiii]: دون ذكر اسم صاحب المقال، الاستثمار، 2012/12/25، على الموقع: http://ar.wikipedia.org

[xiv]: صلاح زين الدين، السوق الإسلامية المشتركة، بحث مقدم لندوة: نحو إقامة سوق إسلامية مشتركة المنعقدة بمركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر- ماي 1991، ص:3.

[xv]: زايد مراد، التكامل الاقتصادي العربي-العربي لمواجهة التحديات في ظل المتغيرات العالمية، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، جامعة الوادي، الجزائر،2012، ص:2-3.

[xvi]B. Ballassa: The theory of Economic integration, Allen and Vwin, 1961, PP.1-2.

[xvii]: صلاح زين الدين ، مرجع سبق ذكره، ص 6.

[xviii]: المرجع نفسه، ص:7-8.

[xix]: علي لطفي، **الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي**، منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، مصر،2009، ص:125.

[xx]: كامل بكري، **الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية، لبنان ،1988، ص:309.

[xxi]:ضمان الاستثمار، نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، السنة الثالثة والعشرون، العدد الفصلي الأول،2005، ص:11-12.

[xxii]: موريس شيفاول، ألن وينترز، **التكامل الاقليمي والتنمية**، ترجمة كوميت للتصميم الفني، مركز معلومات قراءة الشرق الأوسط، مصر، 2003، ص:19.

[xxiii]: كامل بكري، **الاقتصاد الدولي**، الطبعة الثانية، المكتب العربي الحديث، مصر،1989، ص:297-298.

[xxiv]:محمد عاشور مهدي، مستقبل التكامل الإقليمي في إفريقيا .. قراءة في ضوء الدوافع والواقع والتحديات، قراءات افريقية، 2018/3/2، على الموقع: http://www.qiraatafrican.com

[xxv]: المرجع نفسه.

[xxvi]: المرجع نفسه.